مكتب السوداني يعلن نتائج التحقيقات في مشاريع قانون الأمن الغذائي

أعلن مكتب رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني ،اليوم الأحد، عن نتائج تحقيقات ملف عقود المشاريع الممولة ضمن قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي.

و ذكر المكتب في بيان: "تنفيذاً لأولويات البرنامج الحكومي في محور مكافحة الفساد، صادق رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، على توصيات اللجنة التدقيقية المختصة بتدقيق عقود المشاريع الممولة، ضمن قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي، و المنفذة من قبل صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية".

و بين أن نتائج التدقيق أسفرت عن الآتي:

اولاً. وجود مبالغة في تسعير بعض فقرات العقود التي تم تدقيقها، فضلاً عن وجود فروقات بمبالغ كبيرة في أسعار بعض الفقرات بين عقد وآخر، على الرغم من تشابه تلك الفقرات.

ثانياً. ثبوت وجود تزوير في تواقيع بعض المديرين المفوضين ضمن العقود والوثائق المقدمة من

الشركات المتعاقد معها.

ثالثاً. قيام إدارة الصندوق آنفًا بتنفيذ مجموعة من الإجراءات خلال يوم واحد، والمتمثلة بـ (تقديم العطاءات، تحليل العطاءات، مصادقة اللجنة المركزية للإحالة، مصادقة اللجنة المركزية للمراجعة والمصادقة).

رابعاً. قيام إدارة الصندوق آنفًا بإحالة بعض المشاريع إلى شركات تم تأسيسها حديثاً (قبل التعاقد بأشهر)، وذات ملاءة مالية ضعيفة ولا تمتلك المتطلبات والإمكانيات والشروط اللازمة لتنفيذ المشاريع، والبعض منها غير متخصص في طبيعة المشروع.

خامساً. عدم اعتماد إدارة الصندوق آنفًا في توزيع المشاريع بين الجهات المستفيدة وفق القانون.

سادساً. عدم قيام إدارة الصندوق آنفًا بتنفيذ المشاريع بما ينسجم مع توجهات الحكومة في تنفيذ البرنامج الحكومي.

سابعاً. وجود العديد من المشاريع التي لاتزال نسب إنجازها متدنية ولغاية تاريخه، على الرغم من أن عقودها مبرمة منذ سنة/2021، ما يؤشر اختيار شركات غير مؤهلة لتنفيذ بعض المشاريع.

وبحسب البيان فقد أوصت اللجنة التدقيقية بالآتي:

أولاً. إحالة التقرير مع الأوليات المرافقة به إلى المحكمة المختصة وهيئة النزاهة الاتحادية، لغرض اتخاذ الإجراءات القانونية الملائمة بشأن المخالفات الواردة فيه، بما يضمن تطبيق القانون وحماية المال العام ومحاسبة المقصرين.

ثانياً. الإيعاز إلى إدارة الصندوق آنفًا لغرض معالجة الملاحظات الواردة في التقرير وعدم تكرارها مستقبلاً، بما يضمن تحقيق الأهداف المحددة في قانون الجهة الحكومية.

ثالثاً. تشكيل لجان فنية من الوزارات المختصة (وزارة التخطيط، وزارة الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة)، لإجراء زيارات ميدانية للمشاريع المنفذة خلال السنوات (2021- 2022)، لغرض تقييم مدى كفاءة وجودة الأعمال على وفق المواصفات المحددة.